تواصلت، خلال اللقاء التشاوري الذي نظم الاثنين الماضي بالرباط، مناقشة التعديلات والإضافات المقترحة في إطار مراجعة القانون 95-10 المتعلق بالماء، وهي المراجعة التي تهدف إلى جعله متماشيا مع المتطلبات المستقبلية، لا سيما مقتضيات المخطط الوطني للماء المزمع عرضه قريبا على المجلس الأعلى للماء والمناخ. وتهم أبرز التعديلات المقترحة تسوية الوضع القانوني للملك العام المائي، وتحسين الشروط العامة لاستعمال الماء والملك العام المائي، ودعم آليات التشاور والاستشارة واتخاذ القرار، وتعزيز آليات حماية المياه والمحافظة عليها، إضافة إلى تحسين تدبير الأخطار المتصلة بالماء، ودعم شرطة المياه.

رقم قياسي عالمي في طاقة الرياح

قال راسموس هلفيج بيترسن وزير الطاقة والمناخ والتشييد في الدنمرك أمس الأربعاء إن توربينات الرياح أنتجت 39.1 في المائة من جملة الطاقة الكهربية للبلاد العام الماضي.

ويمثل ذلك رقما قياسيا عالميا جديدا ومؤشرا على أن ما تستهدفه البلاد برفع هذه النسبة إلى 50 في المائة بحلول عام 2020 بات قاب قوسين أو أدنى.

وارتفع بذلك نصيب طاقة الرياح ضمن إنتاج البلاد من الطاقة الكهربية من نسبة 32.7 في المئة عام 2013 وساعد على ذلك جزئيا تدشين مزرعة رياح قدرتها 400 ميجاوات في أواخر عام 2013.

وقال بيترسن في بيان "سجلنا رقما قياسيا عالميا مشهودا وسنبلغ غاياتنا يقينا عام 2020".

الصين تدعم المركبات الصديقة للبيئة

قالت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) إن الصين تعتزم تطبيق حزمة جديدة من السياسات دعما للتوسع في مركبات الطاقة الصديقة للبيئة بما في ذلك إنشاء محطات للشحن والبنية الأساسية الداعمة لذلك.

ونقلت شينخوا أول أمس الثلاثاء عن تسنغ شياو آن أحد مديري وزارة المالية قوله إن الصين تتطلع إلى تهيئة مناخ ملائم لقطاع الطاقة النظيفة من خلال السياسات المالية كما أنها ستعمل على النهوض بالابتكار في هذا المضمار.

وتعمل الصين على تطوير سياسات لتشجيع مبيعات المركبات الصديقة للبيئة على أمل أن تساعد هذه الصناعة البلاد في مكافحة التلوث والحد من اعتمادها على استيراد النفط. ومنح هذا الدعم ميزة نسبية لشركات تعمل في مجال صناعة المركبات الكهربية وأبرزها شركة (بي.واي.دي) التي تدعمها مؤسسة وارن بافت.

مياه حمراء بجزيرة تونجا

قال سكان ومسؤولون إن بركانا تحت الماء قبالة جزيرة تونجا شرع الثلاثاء في نفث الرماد عاليا في الجو مما أجبر عدة شركات طيران لتعليق رحلاتها إلى هذه الدولة الواقعة في المحيط الهادي الجنوبي فيما تحول لون المياه إلى الأحمر القاني.

وقال مركز ولنجتون الاستشاري للرماد البركاني إن بركان هونجا تونجا-هونجا هاباي تحت الماء الواقع على بعد نحو 65 كيلومترا إلى الشمال من العاصمة نوكو ألوفا ينفث الرماد البركاني إلى ارتفاع 4500 متر في الجو.

وقالت صحيفة نيوزيلاند هيرالد تريبيون إن البركان -الذي كان قد ثار لأول مرة عام 2009 - ظل يزمجز خلال الأسابيع الماضية قبل أن يثور بعنف. وروى سكان تونجا مشهدا بديعا مع انطلاق الرماد البركاني عاليا في الجو فيما حولت النواتج البركانية والطينية المنطقة البحرية قبالة الجزيرة إلى اللون الأحمر القاني.

تأهيل المجال البيئي والزراعي بالمناطق الجبلية

استصلاح المدرجات الزراعية بمنطقة اداوكنظيف بسوس نموذجا

■ محمد التفراوتي

تعتمد المناطق الريفية بالأطلس الصغير على استغلال الموارد الطبيعية والزراعة، ودمج إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات. وتشكل أشجار اللوز والأركان والمدرجات الزراعية نظاما بيئيا مميزا، يلعب أدوارا مختلف من حيث المحافظة على الوسط الطبيعي والبعد السوسيو-اقصادي.

وتعد منطقة اداوكنظيف إحدى أهم هذه المناطق اشتهرت، تاريخيا، بتصديرها لمادة اللوز إلى مختلف ربوع المملكة خلال أربعينيات القرن الماضي، وذلك بفضل سواعد أبناء المنطقة الذين نجحوا في إشعاع هذه الزراعة وقدموا عملا يدويا جبارا يتجلى في تطويع تضاريس المنطقة الوعرة عبر وسائل تقليدية وكذا من خلال إعداد حقول صغيرة لممارسة الزراعة في منحدرات أو "مدرجات" جبلية تمت تهيئتها عبر تجميع التربة في "أمتول" (المدرج الزراعي) التي كان أهالي المنطقة يستقدمونها من مناطق بعيدة عبر قفف، ثم تدعم بالمواد الأولية (الحجر). وتصبح بالتالي منبسطة يستزرع بها الشعير و اللوز والتين والصبار فضلا عن تواجد أشجار الاركان بطريقة طبيعية.

وكل شاب مقبل على الزواج لا مناص له من إعداد "تغولت" (مجموعة من المدرجات الزراعية) في منطقته لتوفير مصدر عيشه.

لكن منطقة اداوكنظيف أصبحت حاليا تعاني من هجرة الساكنة والانجذاب المتزايد لشبابها نحو أنشطة أخرى تجارية وصناعية مما نتج عنه انخفاض في مردودية المنتوجات الزراعية السنوية (الشعير). هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى على رأسها الجفاف، وتراجع الاعتناء بالمجال وإهمال صيانة المدرجات، مما أدى إلى تدهور هذه الأساليب الزراعية المتأقلمة مع الطبيعة، وتأثرها على المستوى البيئي والتنوع البيولوجي، حيث تفشت ظاهرة انجراف التربة بالإقليم بحدة مع الأمطار الغزيرة على نحو متزايد بسبب تغير المناخ، مما يفاقم من الهشاشة ويهدد البنية التحتية.

لذا، فتحسين مستوى العيش وتعزيز صمود السكان في هذه المناطق يعتمد على هذا النظام البيئي، ويستوجب إعادة تأهيل مكوناته من خلال توفير إدارة متكاملة للموارد وتقنيات الإنتاج الملائمة وتوفير حماية أفضل للتربة.

من هنا بدأ مسار التوعية والتحسيس من قبل اتحاد جمعيات إداو كنظيف بالتنسيق مع المديرية الإقليمية للفلاحة لأكادير والجماعة المحلية وعدد من الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية وذلك بالتعريف بخطورة الوضعية التي أصبحت عليها المدرجات الجبلية. وأثمر هذا الاهتمام ميلاد مشروعا لتهيئة المدرجات وتكثيف غرس الأشجار المتنوعة، بغية إعادة إحياء المجال والغطاء النباتي وإعادة تأهيل المدرجات و طريقة بنائها وهندستها وإدخال تكنولوجيات الإنتاج المناسبة، في شراكة مع الفاعلين في مجال التنمية على المستوى المحلي (المنظمات غير الحكومية والتعاونية، والسلطات المحلية...)، ثم تعزيز قدرات السكان والفاعلين المحليين للتكيف مع تغير المناخ في المناطق الجبلية.

وأفاد عبد الرحمان آيت الحاج رئيس اتحاد جمعيات إداو كنظيف أن الاتحاد وقع مع المديرية الإقليمية للفلاحة لأكادير، في إطار المخطط المغرب الأخضر، اتفاقية شراكة تمتد على خمس سنوات، تنشد استصلاح المدرجات الزراعية الجبلية وصيانتها وحمايتها من التدهور وغرس مجموعة من الأشجار المثمرة كاللوز والصبار والزيتون. كما يتضمن البرنامج تنظيم أيام تكوينية لفائدة الساكنة المحلية، مما يسهم في توسيع النشاط الزراعي وتشجيع المزارعين في المناطق المستهدفة بهدف تحسين دخلهم المعيشي .

وأشار آيت الحاج أنه تم في هذا الإطار استصلاح ما يفوق 5000 متر طولي من المدرجات ومازالت الأشغال متواصلة، خاصة بعدما لقيت المبادرة استحسانا وتجاوبا من لدن الساكنة، حيث تم إنجاز ما يناهز 80 في المائة من الشطر الأول بمنطقة " ايوفيس".

ويسعى اتحاد جمعيات إداو كنظيف، يضيف آيت الحاج، إلى خلق مدرسة لاستصلاح المجال الطبيعي للمناطق الجبلية عموما، والمدرجات خصوصا، وذلك بهدف تقاسم هذه التجربة والتعريف بها لدى الفاعلين والمجتمع المدني في مناطق مماثلة. ويعتزم الاتحاد، مع بداية هذه السنة، إنجاز مشروع تكميلي لتكريس الوعي والمعرفة بوسائل التكيف مع تغير المناخ، من خلال إحداث موقعين تجريبيين لإعادة تأهيل وحماية وتعزيز المدرجات، ثم تنفيذ خطة للتدريب وتبادل المعلومات والمعرفة في المجال القروي لإداوكنظيف، وذلك بتعاون وتمويل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، في إطار برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية.

اتفاقية تعاون مغربية– فرنسية لحماية القط الصحراوي

تم، يوم الجمعة الماضي بالرباط، التوقيع على اتفاقية تعاون وشراكة بين الحديقة الوطنية للحيوانات، والأصناف القطية الفرنسية، وجمعية إنقاذ الأصناف القطية بالمغرب، تروم حماية الوحيش الصحراوي خاصة قط الرمال.

وتهم هذه الاتفاقية، التي تم توقيعها بمناسبة تخليد الحديقة الوطنية للحيوانات للذكرى الثالثة لتأسيسها، تعزيز الشراكة في مجال البحث العلمي وتفعيل برامج التوعية والتي ترتكز بالأساس على الوحيش الصحراوي.

كما تهدف هذه الاتفاقية إلى تبادل الخبرات والتجارب في ما يتعلق بالوحيش الصحراوي خاصة قط الرمال والبحث عن سبل كفيلة بحمايته والمحافظة عليه.

وأشارت وثيقة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر إلى أن الحديقة الوطنية للحيوانات، التي تحتضن 150 صنف من 1800 حيوان، تعد من الجيل الجديد لحدائق الحيوانات الذي تخلى عن الحدائق القديمة، التي كانت ترتكز على أقفاص تأوي مجموعة من الحيوانات، وتبنى نوع جديد من الحدائق يرتكز على عرض الحيوانات في مجال يشبه إلى أكبر درجة ممكنة المجال الطبيعي لهذه الحيوانات في بيئتها الأصلية وذلك بغية احترام الهيكلة البيولوجية والفيزيولوجية لهذه الحيوانات.

واستقطبت الحديقة الوطنية للحيوانات منذ افتتاحها في 9 يناير 2012، أزيد من مليون و900 ألف زائر مغاربة وأجانب، كما حصلت، مؤخرا، على شهادة التميز من طرف الموقع الأمريكي (تريب أدفايزر) الذي يعتبر موقعا مرجعيا في مجال تصنيف الخدمات والمؤسسات السياحية المعترف بها عالميا.

لبنان ينضم إلى اتفاقية الطيور الجارحة والمهاجرة في إفريقيا وأوروبا وآسيا

وقع لبنان، مؤخرا، على مذكرة تفاهم للانضمام إلى اتفاقية الطيور الجارحة والمهاجرة في إفريقيا وأوروبا وآسيا.

وأوضح وزير البيئة اللبناني، محمد المشنوق، في تصريح صحفي، أن هذا التوقيع «سيسمح للبنان بالعمل من خلال الإطار القانوني الجديد، الذي نصت عليه المذكرة، لحماية الطيور المهاجرة على امتداد مسار الهجرة الأسيوي الإفريقي».

وأضاف أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية يعد «فرصة واعدة لإقامة تعاون وشراكات جديدة على هذا الصعيد خصوصا على مستوى تنشيط السياحة البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي».

يذكر بأن «مذكرة التفاهم لحماية الطيور الجارحة» تعتبر من إجراءات الاتفاقية التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) لضمان مشاركة كل الدول الواقعة في نطاق هجرة الطيور الجارحة، فضلا عن الجهات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المعنية لحماية الطيور الجارحة وبيئاتها.

وتشمل المذكرة حوالي 76 نوعا من الطيور المهاجرة والبوميات المنتشرة في نطاق وأراضي 130 دولة في إفريقيا وأوروبا وآسيا.

رعاية البيئة بتعديل أنماط الاستهلاك

■ بقلم: نجيب صعب *

أدى النمو السريع للسكان والانتقال من الأرياف إلى المدن ودعم الأسعار إلى ارتفاع غير مسبوق في الطلب على الطاقة والمياه والغذاء في المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة. ونتيجة للنمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي وعوامل ثقافية واجتماعية متعددة، شهدت أنماط الاستهلاك في المنطقة تحولات مثيرة.

ففي معظم البلدان العربية، ارتفع عدد السيارات الخاصة أضعافا، وأصبح السفر للعمل والسياحة أكثر شيوعا، وازداد امتلاك الأدوات الكهربائية والإلكترونية. لكن فجوات كبيرة ما زالت قائمة بين الدول العربية المختلفة في ما يخص أساليب الحياة ومستوى الرفاهية وأنماط الاستهلاك. كما تشهد بلدان المنطقة تفاوتا بين فئات المجتمع المختلفة وكذلك بين الأرياف والمدن. وقد أظهر تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية حول البصمة البيئية أن المنطقة العربية تعاني عجزاً كبيراً في الموارد القابلة للتجدد، خاصة الأراضي والمياه، وهذا الوضع سيتفاقم نتيجة لتغير المناخ.

التقرير الأخير الذي أصدره المنتدى العربي للبيئة والتنمية حول الأمن الغذائي وجد أن تعديل العادات الغذائية شرط ضروري لتحقيق الأمن الغذائي. وجاء هذا الاستنتاج ليؤكد ما توصل إليه تقريران سابقان حول المياه والطاقة، من أن ترشيد الاستهلاك شرط ضروري لأية خطة جدية. فاستخدام المياه على المستوى الفردي في بعض البلدان العربية التي تعتمد التحلية يصل إلى أضعاف الاستهلاك في دول غنية بالمياه وبالدخل. وكفاءة الري تبلغ نحو نصف المعدل العالمي. أما استخدام الطاقة، خاصة الكهرباء، فهو في أجزاء من المنطقة العربية الأعلى في العالم، بينما أجزاء أخرى محرومة من إمدادات الطاقة المضمونة.

أما في ما يخص الغذاء، فإن محدوديات الطبيعة تحتم التحول إلى أصناف بديلة يمكن للمنطقة إنتاجها من دون استنزاف مواردها الطبيعية المحدودة في الزراعة المكثفة، أو هدر مواردها المالية للاستيراد من الخارج. فبينما تستورد الدول العربية اللحوم الحمراء، ما زالت الثروة السمكية غير مستغلة على النحو الصحيح، مع أن البلدان العربية قادرة على الاكتفاء الذاتي في الأسماك وإنتاج فائض للتصدير أيضا. صيد الأسماك وتربيتها في أحواض مالحة لا يشكلان ضغطا على المياه العذبة، كما أن إنتاج لحوم الدجاج يتطلب كميات أقل من المياه. لذا، فزيادة استهلاك الأسماك والدجاج على حساب اللحوم الحمراء يساهم في الأمن الغذائي. وقد تستدعي تأثيرات التغير المناخي التحول إلى أنواع بديلة من الحبوب تتحمل الحرارة والجفاف وتستهلك مياهاً أقل. هذا كله يحتاج إلى تحوّل يستدعي تحولاً في الأنماط الاستهلاكية.

يتطلب تعديل أنماط الاستهلاك حوافز وروادع مالية، تشجع الاستثمار في منتجات محددة، ما يؤدي إلى خفض أسعارها لجعلها مرغوبة من المستهلكين، ورفع أسعار منتجات أخرى بهدف خفض استهلاكها. لكن هذا لا يكفي، إذ أن تغيير العادات الشخصية يحتاج إلى عمل حثيث في التربية والتوعية. المطلوب مزيج من سياسات حكومية واستراتيجيات يتبناها القطاع الخاص، ومبادرات من المجتمع المدني والمؤسسات التربوية ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام. وذلك من أجل تعديل أساليب الحياة والأنماط الاستهلاكية لدى الأفراد وصولاً إلى تصرفات أكثر استدامة. فالفرد المسؤول بيئياً يستهلك كمية أقل من الطاقة والمياه، ويختار أنواع الغذاء الملائمة للطبيعة والظروف المحلية، ويخفف من الهدر وإصدار الانبعاثات.

تغيير أنماط الاستهلاك، للمساهمة في إدارة أفضل للموارد الطبيعية وحماية البيئة، سيكون موضوع التقرير الجديد الذي باشر المنتدى العربي للبيئة والتنمية العمل عليه. وسيرافق التقرير استطلاع شامل للرأي العام العربي، للتعرف إلى مدى قبول الجمهور بتبديل عاداته الاستهلاكية في ما يخص المياه والطاقة والغذاء. سيختبر الاستطلاع مستوى معلومات الجمهور حول ندرة المياه العذبة ومستويات الاستهلاك المرتفعة والهدر، وما يرونه من أسباب وراء ذلك. كما سيسألهم إذا كانوا على استعداد لدفع السعر الحقيقي للمياه والكهرباء والوقود، إذا ترافق هذا مع رفع الأجور وتقديم خدمات التعليم والطبابة والتقاعد، وعما إذا كان مستوى استهلاك السيارة أو الأدوات المنزلية الكهربائية عاملاً في الاختيار. وفي مجال الطعام سيسأل الاستطلاع عن المأكولات الجاهزة والأغذية المستوردة وقابلية التحول إلى أطعمة بديلة إذا كان إنتاجها أكثر رفقاً بالبيئة.

* أمين عام المنتدى العربي للبيئية والتنمية